

مركز كارتر يسجل التقدم في التحضير للانتخابات في السودان، لكنه يعبر عن قلقه حيال تأخيرات العملية الانتخابية وتنفيذ اتفاقية السلام

20 أغسطس 2009

للنشر الفوري

للإتصال:

في الخرطوم: جيفري مايندري 249 909 010 586 + أو علي فيرجي 249 126 341 480 +
في جوبا: سانا فان دن بيرغ 249 911 714 041 + أو 256 477 182 893 +
اتلانتا: سارا جونسون 14044205184 +

يلاحظ مركز كارتر حدوث خطوات إيجابية في العملية الانتخابية في السودان مؤخراً، بما في ذلك نشر جدول زمني معدل للانتخابات يتيح لعملية تسجيل الناخبين أن تتم في شهر نوفمبر، متجنباً بذلك موسم هطول الأمطار، إضافة إلى تشكيل اللجان العليا للانتخابات في الولايات الخمس والعشرين إضافة إلى اللجنة العليا للانتخابات بجنوب السودان. وفي ذات الوقت، يعبر مركز كارتر عن قلقه الشديد للتأخير في مجمل الجدول الزمني للانتخابات، وتأخر إصدار قرارات رئيسية تتعلق بالإجراءات العملية والسياسات وميزانية الانتخابات، والتقييد المستمر للحريات المدنية، وغياب الإصلاحات التشريعية اللازمة لتوفير الحماية الكاملة للحريات الأساسية للمواطنين السودانيين.

يوفر الجدول الزمني المعدل الذي نشرته المفوضية القومية للانتخابات في أواخر يونيو، جدولاً يمكن إنجازه، وإن كان طموحاً، لكن لن يكون هذا الجدول قابلاً للتحقيق إلا في حالة قيام حكومة الوحدة الوطنية والمفوضية القومية للانتخابات بالتحرك فوراً لضمان تجنب مزيد من التأخير. ولكي تتمكن المفوضية القومية للانتخابات واللجنة العليا للانتخابات في جنوب السودان واللجان الولائية العليا من العمل بصورة كاملة بدون تأخير إضافي فإنه يتوجب توفير الموارد الفنية والمالية الكاملة لها.

النتائج التي توصل إليها مركز كارتر موضحة في التقرير المرافق، وهو أيضاً متاح في الموقع:

www.cartercenter.org

بدأت بعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات أنشطتها في السودان في فبراير 2008 استجابة لطلب من قيادات حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان. وعليه وقع المركز مذكرات تفاهم مع حكومة السودان والمفوضية القومية للانتخابات وحكومة جنوب السودان تقن أنشطة المركز في مراقبة الانتخابات السودانية. وقد قام المركز بتأسيس مكاتبه في كل من الخرطوم وجوبا، وقد تحرك موظفوه في مناطق عديدة من السودان لمراقبة التحضيرات الانتخابية، ومتابعة التطورات السياسية ذات الصلة وإطلاع الفاعلين في العملية الانتخابية بدور مركز كارتر في مراقبة العملية الانتخابية.

حالة العملية الانتخابية في السودان – ما يزال القلق ماثلاً حول تأخر الترتيبات الانتخابية وتنفيذ إتفاقية السلام

يلخص هذا التقرير ملاحظات بعثة مركز كارتر لمراقبة الإنتخابات في السودان خلال الفترة من مايو الى أغسطس 2009. ويأتي تالياً لبيان عام كان المركز قد أصدره في 7 مايو 2009. بدأ المركز أنشطته في السودان في فبر اير 2008 استجابة لطلب من قيادات حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان وقد إستمر المركز في تقييم العملية الانتخابية في السودان مستندا في ذلك على إتفاق السلام الشامل والدستور الإنتقالي وقانون الانتخابات، إضافة الى الإلتزامات بديمقراطية العملية الانتخابية المضمنة في الإتفاقيات الإقليمية والدولية، بما فيها الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية¹.

تشمل أهداف بعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات في السودان: أ) تقديم تقييم محايد لمجمل جودة العملية الانتخابية، ب) تعزيز إقامة عملية الانتخابية شاملة لجميع السودانيين، و ج) إظهار الاهتمام الدولي بالعملية الانتخابية في السودان.

وبناء على التوصيات التي قدمها مركز كارتر في بيانه بتاريخ 7 مايو، يطرح المركز في هذا التقرير الملاحظات والتوصيات التالية، بروح الدعم والإحترام للسلطات السودانية، وبغرض تحسين إدارة العملية الانتخابية في السودان.

• النتائج والتوصيات الأساسية

• التحضيرات والجدول الزمني للانتخابات

نسبة للتأخير في التحضيرات الانتخابية وتنفيذ إتفاقية السلام الشامل ، لم يكن تعديل مفوضية الإنتخابات للجدول الإنتخابي مرة أخرى أمراً مفاجئاً. ولضمان ألا تكون هناك تعطيلات أخرى للعملية الإنتخابية، على المفوضية القومية للانتخابات وحكومة الوحدة الوطنية أن تتخذ جميع الخطوات الممكنة لضمان أن يجري الاقتراع في موعده المحدد في أبريل 2010. إن عقد الإنتخابات في أبريل يعني أنه إذا تطلب الأمر عقد جولة ثانية من الإنتخابات لرئاسة الجمهورية ورئاسة جنوب السودان، وسيكون حينها في مايو - يونيو 2010، فإن عددا كبيرا من الناخبين يمكن أن يحرموا من التصويت بسبب بداية الظروف المناخية الصعبة. إن أي تأخير للجدول الإنتخابي قد يطل مصادقية العملية الانتخابية.

يجب على المفوضية القومية للانتخابات أن تواصل جهودها من أجل أن تكون شفافة في جميع أنشطتها وإجراءاتها. وأن تقوم بنشر المعلومات العامة في الوقت المناسب لبناء الثقة في العملية الانتخابية. إن الجهود الخاصة بنشر المعلومات العامة والتوعية فيما يتعلق بمجال عمل ووظائف وأنشطة المفوضية القومية للانتخابات تعتبر قضية هامة، خاصة في سياق غياب إنتخابات حرة في السودان لسنوات عديدة. وبمقدار ما يمضي من وقت قبل أن تبدأ هذه الأنشطة، ينهض التحدي أمام مفوضية الإنتخابات بأن تصبح غير موثوق بها وغير فعالة في نظر الناخبين العاديين.

• تسجيل الناخبين

يُعترف بتسجيل الناخبين على نطاق واسع بوصفه وسيلة لضمان الوفاء بالحق في التصويت². إن استهداف الوصول لنحو 20 مليون نسمة لتسجيلهم كناخبين يجعل السجل الانتخابي في السودان مجهوداً خارقاً يستغرق، وفقاً للوائح الانتخابية، عدة أشهر لاستكمالها. وعلى المفوضية القومية للانتخابات، واللجنة العليا للانتخابات لجنوب السودان واللجان الولائية العليا للانتخابات الإسراع في وضع وتنفيذ السياسات والعمليات اللازمة. وبالنظر إلى العبء الكبير الواقع على اللجان الفرعية للانتخابات في تنفيذ عملية التسجيل، فمن الضروري أن تتوصل مفوضية الانتخابات الى صيغة نهائية لتسجيل الناخبين إلى جانب القرارات المتعلقة بالسياسة العامة للتسجيل حتي يتثنى شراء المواد وطباعتها وترحيلها في الوقت المناسب، وتدريب موظفي الانتخابات بشكل مناسب ومن ثم بدء مجهودات توعية الناخبين، وهي مجهودات حاسمة.

وفي حسن يشعر مركز كارتر بخيبة أمل إزاء تدني عدد النساء المعينات كعضوات في اللجان الولائية العليا للانتخابات، فإنه يشجع المفوضية القومية للانتخابات واللجان الولائية العليا على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان تمثيل أكبر للمرأة في تعيينات الوظائف الخاصة بالانتخابات لعمليتي التسجيل والاقتراع.

وسيعتمد نجاح عملية تسجيل الناخبين على جودة واتساع نطاق مجهودات التعليم المدني وتوعية الناخبين، خاصة وأن الانتخابات الحالية هي أول نشاط انتخابي كبير عريض القاعدة خلال سنوات عديدة. وفي حين تجري الآن أنشطة تعليم مدني عامة، فإن فهماً محدداً لعملية تسجيل الناخبين ضروري إذا أريد للمواطنين أن يتقوا في العملية وأن يقدروا مشاركتهم فيها. لكن جهود تثقيف الناخبين بالعملية الانتخابية لا يمكن ان تبدأ الا بعد إكمال اجراءات تسجيل الناخبين³.

ميزانية الانتخابات وتوفير الموارد اللازمة للجان الفرعية

يجب على المفوضية القومية للانتخابات وحكومة الوحدة الوطنية التحرك بسرعة للإتفاق على ميزانية عامة للعملية الانتخابية، ويجب أن تتجنب حكومة الوحدة الوطنية التأخير في صرف الميزانيات لمفوضية الانتخابات. لقد عوق الفشل في الإتفاق على ميزانية للانتخابات تقديم المانحين الدوليين لدعمهم في التوقيت المناسب. وعلى الرغم من ذلك فإن على المنظمات الدولية، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التحرك السريع وتبسيط الاجراءات لضمان توفير الأموال وشراء إحتياجات الانتخابات. وعلى الرغم من أنها قد أنشأت لتوها، فإن اللجنة العليا للانتخابات لجنوب السودان واللجان الولائية العليا لا تزال تفتقر إلى الموارد بما يعوق تنفيذ الأعمال التحضيرية للانتخابات في الوقت المناسب. وعلى المفوضية القومية للانتخابات أن توفر جميع الموارد اللازمة للجنة العليا لجنوب السودان واللجان الولائية العليا للانتخابات حتي لا يتعرض العمل التحضيري للانتخابات للمزيد من التعطيل.

• تمرير الإصلاحات التشريعات

يلاحظ مركز كارتر بقلق تمرير المجلس التشريعي لقانون الصحافة والمطبوعات وقانون الإجراءات الجنائية، وكلاهما يحتوي ضمانات غير كافية لحماية الحريات الأساسية. ويخول قانون الإجراءات الجنائية، خاصة، الدولة الحد بصورة روتينية من حرية تكوين الجمعيات والتجمع، ويقوض التزام الدولة بحماية هذه الحقوق⁴. و يحث مركز كارتر كافة الفاعلين السياسيين وأعضاء المجلس التشريعي

على ضمان إجراء إصلاحات حقيقيه للتشريعات (بما فيها قانون الأمن الوطني المعلق) وذلك عند عودة البرلمان للإنعقاد في أكتوبر القادم، بما يوفر بيئة داعمة لإنتخابات حرة وتنافسية تتوافق مع إتفاقية السلام الشامل.

• دور مجلس شئون الأحزاب السياسية

إن دور مجلس شئون الأحزاب السياسية له أهمية متزايدة، خاصة مع بداية أنشطة الحملات الإنتخابية وإستمرار عملية تسجيل الأحزاب السياسية. وبإعتباره الجهة المنظمة للأنشطة المتعلقة بالأحزاب السياسية، فإنه ينبغي للمجلس عند تلقيه للشكاوى من الأحزاب السياسية ان يقوم بنشر النتائج التي يتوصل إليها فيما يتعلق بهذه الشكاوى، فضلا عن نشره للخطوات التي يتخذها عند حدوث انتهاكات.

• التعداد السكاني

أن مركز كارتر يلاحظ وبقلق إستمرار الجمود بشأن نتائج التعداد السكاني ويحث الطرفين على إيجاد تسوية مقبولة للسماح للعملية الإنتخابية بالتحرك كما هو مجدول لها. وعلى الرغم من أن مركز كارتر لم يشارك رسميا في مراقبة التعداد السكاني، إلا أنه قد قام برصد مجموعة من الأحداث منذ إنتهائه في مايو 2008. حيث توجد مناطق واسعة من البلاد، بما فيها جنوب كردفان ودارفور ومناطق أخرى، حيث كانت أنشطة التعداد والإحصاء فيها إشكالية وحيث سيكون صعباً جداً تبيد أوجه القلق على المستويات المحلية. ويشجع مركز كارتر في هذا السياق، متي ما تيسر ذلك، السلطات السودانية أن تنظر فيما إذا كان ممكناً إستخدام المعلومات الخاصة بتسجيل الناخبين في تعديل حدود الدوائر الإنتخابية وتوزيعها، إذا اقتضى الأمر.

• مشاركة المجتمع المدني في العملية الإنتخابية

أن مركز كارتر يرحب بإعلان المفوضية القومية للإنتخابات في 28 يوليو كفالة حرية منظمات المجتمع المدني للمشاركة في توعية الناخبين دون قيود من قبل الأجهزة الأمنية أو السلطات الولائية في دارفور. ويشجع المركز المفوضية القومية للإنتخابات لإعلان ضمانات مماثلة للمجتمع المدني في جميع أنحاء السودان. وفي الوقت نفسه، يدرك مركز كارتر إن عددا من الفاعلين ومنظمات المجتمع المدني المعنية بتعزيز الوعي بالعملية الإنتخابية قد منعت من المشاركة في هذه الأنشطة التعليمية الهامة. ويدعو مركز كارتر حكومة الوحدة الوطنية أن تضمن اتخاذ خطوات عاجلة لوقف القيود المفروضة على مثل هذه الأنشطة، وحماية الحريات الأساسية في التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع للمواطنين السودانيين، وتعزيز مشاركتهم الحرة في العملية السياسية، كما جاء في إتفاقية السلام الشامل والدستور الإنتقالي⁵.

• تمثيل منطقة أبيي

يرحب مركز كارتر بمواقف حزبي المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان بقبول قرار التحكيم الصادر عن محكمة العدل الدولية بلاهاي والخاص بتعيين الحدود الجغرافية لمنطقة أبيي. إن الوضع الخاص الممنوح لأبيي بموجب إتفاقية السلام الشامل، وما يتضمنه من تمثيل جغرافي في كل من ولايات جنوب كردفان وواراب، يتطلب معالجة خاصة من قبل المفوضية القومية للإنتخابات واللجان الولائية العليا. وعلى المفوضية القومية للإنتخابات إتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان التمثيل السياسي الجغرافي لمنطقة أبيي على مستوى البرلمان القومي.

• دارفور

يوصل مركز كارتر حث جميع الأطراف ذات الصلة بالصراع في دارفور على إتخاذ خطوات تنهي الصراع في دارفور بدون تأخير. وكما يشير المركز الى التحسن المتواضع للحالة الأمنية والإنسانية في مناطق عديدة من ولايات دارفور الثلاث، فإنه يحث حكومة الوحدة الوطنية للعمل تمشياً مع روح التحول الديمقراطي المنصوص عليه في إتفاقية السلام الشامل لتخفيف حالة الطوارئ ورفع القيود على الحريات المدنية التي لا تزال قائمة في أنحاء دارفور، والسماح بتوافر بيئة سياسية محفزة تمكن الأحزاب السياسية من التنظيم والتعبئة وتنظيم الحملات بحرية. إن قيام إنتخابات حقيقية وحررة في دارفور يمكن أن تمثل إجابة جزئية لأسباب التهميش والصراع في دارفور، ولكن لن يمكن إحراز تقدماً يذكر إذا ما ظلت القيود المشددة لا سارية. إن الثقة في العملية الانتخابية في دارفور ما تزال متدنية، وعلى المفوضية القومية للانتخابات واللجان العليا للانتخابات بولايات دارفور إظهار أن أنشطتها في دارفور عادلة ونزيهة وتنظم لمصلحة جميع المواطنين.

, أخيراً، فإن مركز كارتر يؤكد دعمه، مرة أخرى، لحق جميع السودانيين في تسجيل اسمائهم في قوائم الناخبين، وحرية اختيار ممثليهم في بيئة سلمية ومنتسامة، ويسجل المركز رغبته في المساهمة في بناء سلام دائم وعادل في جميع أنحاء السودان عن طريق عملية انتخابية حقيقية وشاملة يمكن إنجازها وتلبي المعايير الدولية.

###

يعمل مركز كارتر على مراقبة الإنتخابات وفقاً لإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات ومدونة قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات الدوليين الذي اعتمد في الأمم المتحدة عام 2005 بموافقة 33 مجموعة معنية بمراقبة الإنتخابات. ويمكن الإطلاع على إعلان المبادئ باللغتين العربية والإنجليزية على الرابط:

http://cartercenter.org/peace/democracy/des_declaration.html

تأسس مركز كارتر في العام 1982 بواسطة الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر وزوجته روزالين بمشاركة جامعة إيموري بغرض تعزيز السلام والصحة في جميع أنحاء العالم. والمركز مؤسسة غير ربحية وغير حكومية وقد ساعد على تحسين حياة الناس في أكثر من 70 بلداً من خلال فض النزاعات؛ والنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعزيز الفرص الاقتصادية؛ والوقاية من الأمراض؛ وتحسين الرعاية الصحية العقلية وتعليم المزارعين زيادة إنتاجهم من المحاصيل. وقد بدأ المركز عمله في السودان عام 1986 عبر مشروع ساساكوا 2000 الزراعي العالمي، كما ركزت برامج المركز حول السلام والصحة لمدة تزيد على عشرين عاماً على تحسين الصحة ومنع وفض النزاعات في السودان.

ولمعرفة المزيد عن المركز، يرجى زيارة موقعه على الرابط: www.cartercenter.org

¹ صادق السودان على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في 18 فبراير 1986، ودخل الميثاق حيز النفاذ في 21 أكتوبر 1986. كما انضم السودان إلى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في 18 مارس 1986 وقد دخل العهد حيز النفاذ في 23 مارس 1976.

² لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25 "الحق في المشاركة في الشؤون العامة، وحقوق التصويت والحق في الوصول للتساوي إلى الخدمة العامة"، UN Doc CCPR/C/21/Rev.1، الفقرة رقم 11

³ لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25 "حملات تسجيل تثقيف الناخبين ضرورية للنسالة الفعالة للحقوق المضمنة في المادة 25 بواسطة مجتمع مدرك".

⁴ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعب، المادة 11 "لكل شخص الحق في التجمع بحرية مع آخرين". والمنيثاق المادة 10 (1) "لكل فرد الحق في الانضمام بحرية للجمعيات شريطة الالتزام بالقانون"؛ والعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية المادة 21 "يكون الحق في التجمع السلمي معترف به" / والمادة 22 (1) " يكون لكل شخص الحق في حرية التنظيم مع آخرين".

⁵ كذلك تشمل التزامات السودان الدولية حماية حق كل المواطنين في المشاركة في شؤون بلادهم بدون قيود غير ضرورية. (انظر العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، المادة 25).